الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

كيف يتحقق مستقبل التقدم الحضاري العربي؟

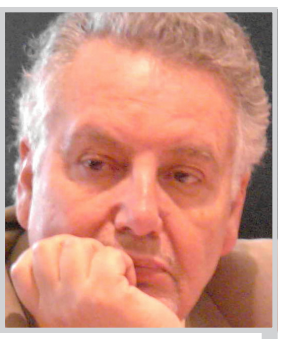

د. شاكر النابلسي

قلنا في مقالنا السابق في الأسبوع الماضي، أن الجيش والمؤسسة العسكرية التي تبنتها الدولة العربية الحديثة كرمز من أبرز رموز التقدم الحضاري، لم تقم بواجبات عسكرية فقط، ولكنها قامت كذلك بواجبات مدنية ولكنها محدودة، وهي تحويل جزء من المجتمع الريفي والبدوي التقليدي إلى مجتمع مدني حديث. واعتبرت الدولة العربية الحديثة ذلك مساهمةً واضحةً منها في التقدم الحضاري العربي.

ومثال ذلك قيام الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية وضمّه أبناء القبائل إلى صفوفه الذين كانوا يسكنون الصحراء أو الأرياف. وكانت مهماته حماية المنشآت الحيوية، والإستراتيجية التي يُكلّف بها. والمشاركة في وضع خطط الكوارث، وتنفيذها. والمشاركة في حفظ أمن ضيوف الرحمن، خلال مواسم الحج، وتقديم العون والمساعدة، والإرشاد الديني، والرعاية الصحية لهم. وتقديم الخدمات الصحيّة، والتعليميّة، والثقافية، والإعلاميّة، والعناية بالجانب الإرشادي والتوجيهي، ونشر الوعي الديني لمنسوبيه. والحفاظ على التراث الوطني، ونشر الثقافة. والمساهمة في تنمية الوطن، وبناء المواطن. والتعاون مع الجهات الرسميّة، في نطاق ما تقتضيه المصلحة العامة. كذلك انضمت الى صفوف الجيش النظامي الخليجي عامة أعداد كبيرة من أبناء القبائل التي كانت تسكن خارج المدن، وساعد هذا على تمدن المجتمعات الخليجية. وحصل الشيء نفسه في الأردن كذلك، حين انخرط معظم أبناء البادية الأردنية في صفوف الجيش الأردني.

وفي الوقت الذي التفتت فيه الدولة إلى المؤسسة العسكرية كل هذا الالتفات واهتمت بها كل هذا الاهتمام، وصرفت عليها أموالاً طائلة، بلغت طيلة نصف قرن مئات المليارات من الدولارات، إلا أنها في الوقت ذاته لم تلتفت إلى لُبّ وأساس التقدم الحضاري البشري، وهما: العلم والثقافة.

الاهتمام بالجيش وإهمال الآخرين

فلم تضع الدولة العربية الحديثة الخطط الناجعة لمحاربة الأميّة مثلاً في الوطن العربي. وظلت نسبة الأميّة مرتفعة جداً بين الذكور والإناث العرب في معظم أنحاء العالم العربي. مما أعاق كثيراً خطط التنمية وقلّص من نتائج التقدم الحضاري.

كذلك فقد أهملت الدولة العربية الحديثة التعليم، واهتمت بالكم ولم تهتم بالكيف. ولم تطور المناهج التعليمية تطوراً يواكب تحديات العصر ومتطلباته. ولم تسمح بحرية التعليم بل قيدته بأنظمتها ومناهجها وأيديولوجياتها، وربطته ربطاً محكماً بتبعيتها.

فلم تضع الدولة العربية الحديثة الخطط الناجعة لمحاربة الأميّة مثلاً في الوطن العربي. وظلت نسبة الأميّة مرتفعة جداً بين الذكور والإناث العرب في معظم أنحاء العالم العربي. مما أعاق كثيراً خطط التنمية وقلّص من نتائج التقدم الحضاري.

كذلك فقد أهملت الدولة العربية الحديثة التعليم، واهتمت بالكم ولم تهتم بالكيف. ولم تطور المناهج التعليمية تطوراً يواكب تحديات العصر ومتطلباته. ولم تسمح بحرية التعليم بل قيدته بأنظمتها ومناهجها وأيديولوجياتها، وربطته ربطاً محكماً بتبعيتها.

من ناحية أخرى، لم تقم الدولة العربية الحديثة برفع شأن الثقافة، ولم ترصد الجوائز والحوافز السخية للإنجاز والتحقيق الثقافي. وفرضت رقابة شديدة على الكلمة المكتوبة والمسموعة والمرئية. وطاردت المثقفين الليبراليين الداعين إلى التقدم الفكري والثقافي، وسجنتهم وعذبتهم ونفتهم وقتلتهم.

النقد العقلي أساس التقدم

يؤكد بعض المفكرين أن مستقبل التقدم الحضاري العربي والنهضة العربية لن يتما إلا على أساس نقدي عقلي. وأن هذا لا يتناقض مع العاطفة القومية ولا مع الحلم الأيديولوجي. بل على العكس فمراجعة مفاهيمنا النهضوية ونقدها نقداً عقلانياً مستنداً إلى الواقع كما هو معطى، هو السبيل الوحيد الذي سيقودنا إلى تشييد حلم أيديولوجي مطابق، وإلى العمل الجدي المتواصل من أجل تحقيقه، كما يقول محمد عابد الجابري في (المثقف العربي وإشكالية النهضة.. رؤية مستقبلية، ص٥٢).

السلاح الفكري لتحقيق النهضة

ويبدو أن تأخر مسيرة التقدم الحضاري العربي التي بدأت في القرن التاسع عشر وتباطئها إلى هذا الحد الذي نشهده في نهاية القرن العشرين من دون أن يتحقق مشروع النهضة برغم مضي أكثر من قرن ونصف على البدء به.. كل هذا دفع بعض المفكرين إلى إرسال صيحة عاطفية ثورية ودعوة المثقفين إلى حمل السلاح الفكري بعنف ومواجهة السلطة التي تنأى عن خطط التقدم الحضاري. ويبدو أن فراغ صبر المثقفين من السلطة السياسية، واستبدادها، وعتوها، وفسادها، دعاهم على لسان الباحث المصري نادر فرجاني، إلى إطلاق صيحة تقول: "لقد بات مطلوباً من طليعة من مثقفي الوطن العربي حمل السلاح الفكري، أي النضال العنيف في ساحة الفكر، وليس مجرد تجنب الاقتراب من السلطة والإفادة من عطاياها. ولهذا لا بدّ من العمل على إعادة زرع مفهوم التضحية بالجهد والمال في سبيل عمل فكري ملتزم اجتماعياً بين المثقفين العرب" (عن إحراق الكتب وعلاقة المثقف بالسلطة، مجلة "المستقبل العربي"، عدد ٥٧، ١٩٨٣) وذلك كمسلك جديد من مسالك التقدم الحضاري العربي في المستقبل.

الأسس الأربعة للتقدم

إن التقدم الحضاري لأية أمة من الأمم يقوم في رأي بعض المفكرين على أسس أربعة هي:

١-العقلانية، التي ترى في الذات مصدر المعرفة، وتهدف إلى تأكيد سيطرة الإنسان على الطبيعة، كما ترى في التقنية رؤية للوجود.

٢- التاريخانية، وهي قيام الحداثة على معقولية التحوّل، وإخضاع النمو لمعايير التقدم.

٣- الحرية، كأرضية تُعين شرعية السلطة وتؤكد حق الإنسان في تقرير شؤونه المدنية.

٤- العَلْمانية، وهي فصل الدين عن الدولة ونزع القدسية عن النصوص الدينية.

وخلال فترة قرن ونصف قرن من الزمان بدءاً من القرن التاسع عشر وإلى اليوم لم يتحقق شيء من هذه الأسس الأربعة. وما المستقبل العربي إلا مجالاً رحباً وواسعاً لتحقيق هذه الأسس التي سيقوم عليها التقدم الحضاري العربي.

غياب تنقية ونقد التراث

فمنذ القرن التاسع عشر ومروراً بالنصف الأول من القرن العشرين، لم يجرِ ولم تتم محاسبة التراث وتصفيته ونقده نقداً منهجياً علمياً. وما جرى من قبل الذين تعرضوا للتراث في هذه الفترة هو الهجوم على التراث لصالح الحداثة والفكر الليبرالي. ولكن النصف الثاني من القرن العشرين بدأ يُظهر لنا مناهج علمية صرفة لنقد التراث على شاكلة من قرأنا لهم في الغرب.

ولعل محمد أركون ومناهجه في التفكيك والزحزحة والتحليل، وكذلك جلال العظم، وعزيز العظمة، ونصر أبو زيد، وسيد القمني، وغيرهم دليل جيد على بدء التعامل مع التراث تعاملاً علمياً وتبيان قصوره في مواكبة معطيات الحياة العلمية اليوم. أو نفي هذا التراث ومعطياته من تطبيقات الحياة العلمية اليوم كما جرى مع علي عبد الرازق، وطه حسين، وخالد محمد خالد وغيرهم. ولذا، فإن قول المفكر السوري مطاع صفدي، بأن "صدمة النهضة العربية لم تستطع حتى الآن أن تواجه نظام البداهات الكامن في جذور الهيكلة التاريخية للمشروع الثقافي العربي" (النهضة المغدورة في خطاب التقدم العربي، مجلة "الفكر العربي المعاصر"، العدد ٣٥، ص٢٠، ١٩٨٥) هو قول صحيح إلى حد ما، مع التحفظ بأن النصف الثاني من القرن العشرين قد بدأ يشهد مواجهات للبداهات الكامنة في جذور الهيكلة التاريخية للمشروع الثقافي العربي. ولعل ازدياد هذه المواجهات مستقبلاً وفي القرن الحادي والعشرين سوف يضع من جديد مشروع النهضة العربية على الطريق السليم وعلى المسار الصحيح.

لقد كانت النهضة العربية في القرنين التاسع عشر ومطلع القرن العشرين مهتمة بعملية إحياء التراث. وكان إحياء التراث يعني لهذه المرحلة أن تتم إعادة إنتاج الماضي تأويلاً وتفسيراً وشرحاً. ولم تتعد العملية إلى إبداع الحلول الجديدة للمشكلات المعقدة التي تواجه مجتمعاتنا. بل على العكس من ذلك. فقد بات التعريف بزمن ﷺ النهضة رضي الله عنه تعريفاً بزمن الهزائم المفضية إلى الإحباط. ولعل هذا واحداً من عوائق التقدم الحضاري العربي وعوائق تقدم النهضة أيضاً.

عوائق اقتصادية مهمة للتقدم العربي

برغم أن العوائق السياسية للتقدم العربي كانت مهمة ومؤثرة تأثيراً مباشراً على إعاقة التقدم، باعتبار أن التقدم والنهضة قراران سياسيان بامتياز. وأن الحكم السياسي الراشد والمستنير يُسهّل كثيراً طريق التقدم والأخذ بأسباب النهضة، إلا أن العامل الاقتصادي من الأهمية بمكان أيضاً. فمن الصعب على الفقراء التعلم، ومن الصعب عليهم البحث العلمي، كذلك من الصعب عليهم الأخذ بأسباب النهضة. وهناك أمثلة تنقض هذه المقولة، كما هو الحال في المثال الهندي. إلا أن هذا المثال هو الاستثناء وليس القاعدة. وفي اعتقادي أن الاستعمار البريطاني الطويل للهند (١٧٥٧-١٩٤٧) قد أفاد الهند قومياً وثقافياً وعلمياً، وظهرت نتائجه في تفوق الهند العلمي وتقدمها الاقتصادي الآن.

الأثر السلبي لظهور البترول

كان لظهور البترول وهبوط الثروة الهائلة المفاجئة أثره السلبي الكبير على مسيرة التقدم الحضاري. ونقول بأنها ثروة هائلة مقارنة بالفقر العربي فقط، فيما لو علمنا أن الدخل القومي للعالم العربي كله كان قبل سنوات أقل من الدخل القومي لإسبانيا وحدها. وفيما لو علمنا أن الدخل القومي لدول الخليج المنتجة للبترول كان قبل ارتفاع أسعار البترول قبل سنوات، أقل من دخل دولة كهولندا وحدها. وما زال الدخل القومي لإسرائيل وحدها، يوازي الدخل القومي لكل من مصر وسوريا والأردن ولبنان والضفة الغربية مجتمعين. وبأن متوسط دخل الفرد في إسرائيل لعام ١٩٩٩ كان نحو ١٦ ألف دولار سنوياً في حين بلغ متوسط دخل الفرد لأغنى دولة عربية وهي السعودية ثمانية آلاف دولار سنوياً فقط.

والثورة العربية في السبعينيات وكذلك منذ أربع سنوات حتى الآن جاءت كسيل عرم على أرض غير مجهّزة لاستقبال هذا السيل، فجرفها وأضرّ بها أكثر مما أفادها. ونتج عنه نشوء المجتمع الاستهلاكي الشرس، في وقت تدنى فيه مستوى الثقافة تدنياً كبيراً. ولم يحاول المجتمع العربي أن يوازي بين الاستهلاك المادي الشرس وبين المستوى الثقافي، أو بين العقل والجسد. فتقدم الجسد وتأخر العقل. وظلّ العالم العربي يستهلك سنوياً من العطور فقط ما مقداره خمسمئة مليون دولار، في حين لم يكن الكتاب العربي والغربي يبيع سنوياً أكثر من خمسين مليون دولار في السوق العربية كلها. وهكذا أصبح الجيل الحالي - جيل الطفرة البترولية - على علاقة واهية وضعيفة جداً بالثقافة، قياساً على ما كانت عليه الأجيال الماضية من علاقة متينة وقوية إلى حد ما.

ما زلنا سجناء القرن ١٩

فمستقبل التقدم الحضاري العربي مرتبط بمدى تخطينا لمرحلة النهضة وخروجنا عن هذا الطور إلى طور جديد، سيما وأننا أمضينا في هذا الطور قرابة ما يزيد على قرن ونصف من الزمان من دون أن نتمكن حتى الآن من الخروج من هذا الطور. فما زلنا منذ ذلك الزمان إلى الآن نعيش عصر النهضة.. نهضة القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين. ولا خروج لنا ولا باب يُفتح أمامنا بهذا الخصوص إلا بتبنّي الفكر النقدي العلمي. وفي هذا يقول طارق زيادة من أن العرب "إذا كانوا يرومون فعلاً الخروج من هذه الأزمة فلا معدى لهم عن الفكر النقدي، يعملونه في تفكيك بنيتهم وتحليلها والتفتيش في ثناياها عن المكامن الضعيفة والهشة والقاصرة من دون خوف أو وجل. وإلا فإنهم سيبقون متخبطين بما هم فيه، بل ستزداد حالتهم سوءاً، وكأنهم يردون موارد الهلاك والفناء".(العرب والفكر النقدي، مجلة "الناقد"، العدد ٤٢، ص ٢٤، ١٩٩١).

وهذا لا يعني أن لا فكر نقدياً كان لدينا في عصر النهضة. فقد كان لدينا هذا الفكر، ولكنه كان فكراً مُسطّحاً. وكان مقصّراً عن التصدي للمعوقات المعرفية والواقعية بعمق وحرية، نتيجة الخوف، والكبت، والتسلّط، والقهر، والقيود.

إدارة ملف الاتفاقية

ساطع راجي

لايمكن وصف إدارة ملف الاتفاقية بغير الضعف أو الفشل، ويبدو إنه لم تكن هناك خطة محددة منذ البداية لإدارة هذا الملف المهم والستراتيجي بالنسبة للعراق. فقد إنحصر الاهتمام الرسمي بعملية التفاوض التي شهدت هي الاخرى فشلا بإنجاز المهمة في وقتها المحدد في أواخر تموز الماضي وهذا يعني إن المفاوضين لم تكن لديهم رؤية واضحة ومسبقة للعقبات التي ستواجههم عندما وضعوا سقفا زمنيا معينا.

ملف الإتفاقية لا ينحصر فقط ببند التفاوض فهناك البند الاهم والمتمثل بتسويق الاتفاقية داخليا وخارجيا لتحقيق إجماع وطني عليها ويبدأ ذلك من تشكيل فريق التفاوض الى وضع خطوط التفاوض العراقية وشرح ما يريده العراقيون من الاتفاقية وما هم مستعدون لتقديمه للطرف الآخر فيها، وكان هذا المسلك يمكنه تخليص العراقيين من تبادل الاتهامات والبحث عن الاحراجات.

إقليميا كانت الاحتقانات واضحة ايضا وكان على الجهات العراقية الرسمية أن تشن حملة حوار محرجة لدول الاقليم يتعلق بالوضع الامني للعراق، سواء ما يتعلق بحرب عام ٢٠٠٣ ، وما بعدها وتأثيرات دول الجوار على الأمن الداخلي والاستقرار السياسي للعراق.

لقد بلغت إدارة المفاوضات مرحلة حرجة مع سحب ملف الاتفاقية من وزارة الخارجية وفريقها المفاوض وتشكيل فريق جديد بعد مرور كل هذا الوقت من عملية التفاوض والتصريحات الرسمية المتفائلة بقرب التوصل الى مسودة نهائية وتحديد مسارات التنفيذ والسقوف الزمنية والحديث عن الثقة بالمفاوض العراقي ودعمه في مواقفه ليبدو وكأن كل ما مر هو مجرد مرحلة تدريب وإحماء لعملية التفاوض.

من بعض المؤشرات تبدو ظاهرة الاهمال والتخبط في التعامل مع الاتفاقية ناجمة عن إختلاف النوايا والرؤى بين مكونات المؤسسة السياسية، وذلك بتأثير التعامل مع الاتفاقية من زاوية السلطة وحجم تأثير الاتفاقية على سلطة كل مكون سياسي، ولذلك أجل الكثيرون التعبير عن مواقفهم وآرائهم الى اللحظة الاخيرة لتكون الاتفاقية حلقة أخرى من حلقات الشد والجذب والتلون والمناوشات الاعلامية بدل أن يتم التعامل معها من منطلق مصلحة الدولة العراقية.

لقد سارع البعض وفي وقت مبكر الى رفض الاتفاقية من دون فهم مضمونها بل وقبل أن توضع خطوطها الاولى ثم إعتمد رفضهم بعد ذلك على اشاعات غير مؤكدة لكن المحرض الاساسي لرفض الاتفاقية يتمثل في إن القوى الرافضة للعملية السياسية أو المعارضة تخشى أن يؤدي توقيع الاتفاقية الى إستقرار النظام السياسي بشكله الحالي وأن تحافظ القوى السياسية الموجودة حاليا في السلطة على مكاسبها ووجودها.

في الوقت نفسه فإن بعض القوى الموجودة في الحكومة لا تريد أن تسمح لأحد بإلصاق الصفات المتوارثة في المنطقة عن الاتفاقيات مع الدول الكبرى بها وهي غالبا صفات ذات طبيعة شعاراتية، كما إن هذه القوى الموجودة في الحكومة تريد أن تقلص من حجم التأثير الامريكي على سلطتها لذلك إتجهت الى إستخدام نفس المبررات التي يستخدمها رافضو الاتفاقية، فعملت بذلك على سحب البساط من تحت أقدام منتقديها وفي نفس الوقت أعطت عن نفسها صورة غير المتلهف لعقد الاتفاقية بل والراغب في سحب القوات بأسرع وقت ممكن، وفي كل هذه المعركة الشائكة بقي الغموض هو سيد الموقف فالتصريحات متضاربة سواء في داخل العراق، أو تلك المتبادلة بين الطرفين العراقي والامريكي، والنتيجة أن بقي الرأي العام بعيدا عن المضمون الحقيقي للإتفاقية، وفي ذروة صراعات السلطة تم تناسي أيضا وخصوصا حاجات ومصالح الدولة ومستقبل أمنها.

يبقى هناك سؤال يلح على الساحة العراقية يتعلق بمصدر الثقة التي يتحدث بها بعض المسؤولين العراقيين عن خروج القوات الاجنبية من العراق في عام ٢٠١١، ويجب أن لا نصدق بسهولة الاجابات العاطفية.

آراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ـ لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢ـ يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣ـ ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@yahoo.com